

شرح رسالة الوضع

لشيخ المصنف

ملا عبد الله الشيخ مموندي

رحمهما الله

نخط الفقرة الى الله طاهر الشؤسي - غفر الله له ولوالديه
وأحبائه وأسائذته وكل من له هو عليه
انه يجمع محيبي الدعاء

م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نفس

الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده استحالة الدور

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نفسين زينهم بالخير

الحمد لله نزهة ذاته وصفائه عن ان يتطرق اليهما الفناء، ونطق بوجوب وجوده كل شيء من الاشياء،
 واقرن بالوحيته نفوس جميع العباد، والهناء وضع الكلمات للتوصل به الى تدبير المعاش والمعاد، و
 والصلوة والسلام على النبي الهادي الى مراتب الكمال، مادام يقاد بالانفاذ ما في البال، وعلى آله وصحبه
 النوصليين الى كنوز العرفان، ما ترتب الوضوح على ما صدر من الواضح بالقياس والبرهان **وبعد**
 فنقول بعد ما حصلت تدقيقات الرسالة المشتملة على اولى الالباب عند مصنفها المحقق استاذ
 الكوفة الكل مولانا ابوبكر لازلنا ابدى الاستفادة من تدقيقه اليه وانفق على قرائته شرح المصداقية
 عنده وراوت النظر فيها تذكرنا وتكرار فنرتب بتدقيقات لم ار بها من تفكيرها وتدقيقات
 لم يكن بد من تجميعها فاردت نظرها تحفة للطلابين وروضة للناظرين سألنا الله ان ينفع بها
 كما نفع باصلها ان قريب مجيب عليه توكلت واليه انيب الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده اي على
 كونه وجوده واجبا بالذات لا بالقياس أو صفة لانه الذي دل عليه استحالة الدور على كونه وجوده تلو واجبا
 هو انه لو لم يكن واجبا لذاته لكانت الموجودات بأسرها جملة مركبة من آحاد وكل واحد منها ممكن و
 محتاج الى علم فيترتب تلك الآحاد بحيث يكون السابق علمه للاخى كما اذا قيل ان زيدا مثلا معلول
 لابي واباه ايتم معلول لابيهم وهلم جرا الى ان ينتهي الى آدم علمه نبينا وعلمه بالدم مثلا فيلزم الدور
 وما يلزمها وهو لا يحتاج في وجوده الى العلم استحالة الدور اي كونه الدور محالا ووجه دلالة استحالة الدور

وما يلزمها وهو لا يحتاج في وجوده الى العلم استحالة الدور اي كونه الدور محالا ووجه دلالة استحالة الدور

وامتناع تأثير اثر اللاحق في مؤثره السابق واعترافه بطلان التسلسل كجبهته بغيرها

التطبيق

لان آدم كونه ممكنا لا بدان يكتسب معلولا لذلك لاخير المعلوم وهو محال فلا بد لكل واحد منها
في علمه خارج واجب لذاته هو الباري عز اسمه وكذا يلزم في ضمن الدور المذكور ان يكتسب الامر اللاحق مؤ
ثرا في مؤثره السابق وهو ان يكتسب متبعا كما يكتسب بغيره وكذا يدرك علم امتناع تأثير الامر اللاحق في مؤثره
لحق بالمؤثر في الوجود في مؤثره السابق علمه في الوجود وانما كان امتناع الامر المؤثر في ان يكتسب متبعا علم
اثره في تأثير اللاحق في مؤثره انما يكون في الوجود متبعا على نفسه واعترافه في اثره بى يكتسب وجوده كذا
واجبا بطلان التسلسل والمراد منه تشبيه البطلان بالاشياء شيئا مضمرا في النفس فبمعاداة بالكتابة واثبات
الاعتراف فيسبيلية : ووجه اعتراف بطلان التسلسل بكونه وجوده تشبا واجبا بكونه لولم يكن واجبا تحت الوجود
لما كانت الموجودات كما ذكرنا جهة مركبة من احواد كل واحد منها داخل تحت الامكان فيجب ان لا يمتنع فيترتب
الى غير انما به بحيث يكتسب امتناعه اللاحق كما اذا قيل ان زيدا مثلا معلول لاربعة واجبا اليه معلول لاربعة
وهل من ان غير المتماثل فيلزم التسليم وهو ان يكتسب باطل يبرهان التطبيق كما ان رابعه بكونه المبرهن يبرهان
التطبيق على صيغة ام المعلوم صيغة البطلان وهو ان ترضى من المعلوم الاخير الى غير النهاية جهة واما
فبما يترتب واحدة جهة اخرى ثم تطبق الجهتين بان تجعل الاولى جهة الاولى باراء الاولى والجهة الثانية
والثانية بالثالثة وهلم جرا فان كان باراء كل واحد من الجهتين الاولى والجهة الثانية كانت الناقصة من الزائدة
وهو محال وان لم يكن بان وجد في الجهة الاولى مالا يوجد في الثانية باراء من الثانية فتقطع الجهة الثانية
ويلزم

والصلوة على هذا طريقا

وبعد فقول علم الوضع اصو

حيث الوضع

ويلزم من تناسل الاول في لانها لانه
شناه وهو ان يكتسب محال فلا بد من علمه
والصلوة وهو ما يتارن التعظيم ناز
بالطريقه هناك عايرد بالصرط في قوله
يكتسب البواحي في الاستواء ثم استمر
ظن فالاول ان يفسر بوسط اللفظ
في حيز بوسط الطريق كما في كتابه
اي كازمة التفتيح فهو شبيه بحذف
النفس فبمعاداة بالكتابة واثبات
ما اضيف اليه كذا معناه متوقفا
على ذلك نفسا باهتة بل المراد كذا
اللفظ من حيث الوضع ولا بد
من تلك الحقيقة كالعلوم العربية
فوضوح علم اي ما يثبت فيه عن احوال
في حكم واللفظ في اللغة العربية

بطلان التسلسل كبرهين برهان

ل وهو محال فلا بد لكل واحد منها
ورالمذكور ان يكن الاثر اللاحق مؤ
علم امتناع تأثير الاثر اللاحق اي الذي
يشتمل الاثر المؤثر فينا بكنهه خدما على
اعتراف اي اقر به اي بكنهه وجوده كفا
اي النفس فيتم استعاره بالكناية واثبات
بها بوانه لو لم يكن واجبا تحت الوجود
تحت الاكنا فيحتاج الوجود فيترتب
ملول لا بهم واجابه بكنهه ملول لا بهم
كاشا ربه بكنهه المبرهن برهان
ول الاخير الى غير النهاية جهة ومما
الجهة الاولى بازاء الاخرى الجهة الثانية
الثانية كانت النافضة مثل الزائدة
العلمية فتعطف الجهة الثانية
ويلزم

والصلوة على هذا طريق السواء وسواء الطريق والسلم على انه واصحاب ازمة التحفيف

وبعد فنقول علم الوضع اصول باهتة في احوال اللفظ حيث الوضع فموضوع اللفظ

حيث الوضع

ويلزم من تنافي الاولى لانها لا تزيد على الثانية الا بتدريج متناه وان زاد على المتناهي بعد متناه
متناه وهو انية محال فلا بد من علم خارج من سلسلة المحكمات واجب لذاته وهو البتة تنافي
والصلوة وهي ما يثارن العظيم نازلة على فقهنا ان ارشدنا طريق السواء اي الطريق المستوي والراد
بالطريق هنا حاراد بالصرط في فقهنا اي طريقنا الصراط المستقيم وسواء الطريق اي الطريق المستوي على ان
يكنه السواء بمعنى الاستواء ثم استعمل بمعنى اسم الناق ثم جعل الاضافة من قبيل جرد قطيعة كمن هذا الكلف
ظ فالاول ان يفسر بوسط اللفظ في حيث الوضع وعناية معرفة الوضع فموضوع اللفظ في حيث الوضع
في حيث بوسط الطريق كاذ كمنه اللفظ فان سوا الية وسط والسلم على انه واصحاب ازمة التحفيف
اي كازمة التحفيف فهو تبيين لحذف الاداة والتحفيف ان التحفيف يناسب باللفظ تشبها معرا في
النفس فيتم استعاره بالكناية واثبات الازمة له تخيلية وبعد طرف منه على الضم لاعتبارهم الى لفظ
ما اضيف اليه كمنه متناهي فنقول علم الوضع اصول باهتة في احوال اللفظ ليس المراد ان الاصول
هو كمنه نفسا باهتة بل المراد كمنه البتة واقعا فيها وكمنه في علم المحمل والمنع اصول مجوثة فيها احوال
اللفظ في حيث الوضع ولا بد من هذه الحقيقة لتمامه في علمه كمنه باهتة في احوال اللفظ كمنه لا
من تلك الحقيقة كالمعلوم البرية واذا عرفت ان البحث عنه في هذا العلم هو اللفظ في حيث الوضع
فموضوعه اي ما بحث فيه في احوال في هذا العلم هو اللفظ في حيث الوضع وهيئات المركبات الالائية
في حكم واللفظ في اللغة الرمي من العلم وقد جاء بمعنى الرمي المطلق لكن الاول اشبه مناسبة باللفظ الاصل

وغايته اللفظية الوضع فالوضع لغة جعل الشيء في غير وعرفا تعين اللفظ بازاء المعنى ليذكر عليه

بنفس

وهو ما يلفظ به الاشياء حقيقة او حكما ولذا جعل بعض المحققين اصلا للمعنى الاصطلاحي دون
الربى علم لكن الاول اشد مناسبة وانما لم يعمد لبيان مع انه لكونه موضوعا لا بد من معرفته حتى
يمكن من البحث عنه اما لشهرته او للاختصار فتأمل وغايته معرفة الوضع اى معرفة وضع الالفاظ
اللغوية لكن علم احوالها فالوضع لغة جعل الشيء في غير بضم الحاء وتشديد الياء المفتوحة او تشديد
الياء المفتوحة مع كسر الحاء او بفتح الحاء مع سكون الياء والتعريف للمعنى اللغوي للشارة الى ان اللفظ المناسب
بين المعنى اللغوي والاصطلاحي هو ان الوضع بدلالة ذلك التعيين يجعل المعنى غير اللفظ ويستقر ذلك
اللفظ بغير واسطه في ذلك المعنى بحيث لا يبغي وزولا ينفك عنه الا بقرينة لاستقرار الشيء في الخبر فعلى
هذا يكون المعنى ظرفا للالفاظ واما خبره ان اللفظ قولب المعنى لانه المتكلم بورد هاء على وفق المعنى
والسامع ياخذها منرا فبالعكس وعرفا كون هذا المعنى عرفيا ليس اصلا اذ الوضع عرفا مشترك بين معنيين
تعيين الشيء بازاء المعنى وتعيين الشيء للدلالة على معنى بنفس واما هذا فهو تعريف لتسمي الوضع كذا ذكره
بعض المحققين ايضا ان اختياره انما هو لكونه باهنا على احوال اللفظ فقام تعيين اللفظ المحل للمعنى
او بامرا عمن بازاء المعنى المحل كذلك ليذكر ذلك اللفظ المعين عليه اى على ذلك المعنى المعين له سواء كان
كانت تلك الدلالة بنفس اى بنفس ذلك اللفظ مجردة بدون ملازمة قرينة كما في تعيين الختايف ان قيل
يخرج عنه وضع الخبر لانه لا يدل على معنى بنفس بل بالقرينة فلما ان الخبر دل على معنى بنفس ولكن معناه
تصورا وانما يحتاج الى التعريف بهذا الاعتبار نشأ على الوضع السابغ الدلالة فلا قصور الا في
معناه

او بقرينة وتسمى الموضوع

بامرا عمنها : فالوضع

معناه قد يراد بقرينة كما في
على المعنى الاول للوضع وهذا
وتسمى الاول اى اللفظ المعين
الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى
بينهما اى اللفظ والمعنى لا بد
لان النسبة متوقفة على تصور
عليها باعتبار الوصف فلا بد
بمعنى وذاته لا بامرا عمنها
ضوع والموضوع له بان يكون
والموضوع له بامرا عمنها
معدوم عند المتأخرين و
قوله فانظر وهذه هي الدلالة
الوضع قسم بعد التسمية
تكملة للتوضيح وتبين ان
لفظا واحدا اهتز زواله

بين اللفظ بازاء المعنى كذا عليه

بامرأته منهما : فال موضوع ان كان لفظا واحدا متصورا بخصوص

اصلا للمعنى الاصطلاحي دون
لونه موضوعا لا بد من معرفته حتى
وضع ان معرفه وضع الانفاظ
او تشديدا لبيان المتعوضه او بتد
في اللغوي لكثرة اللفظ المناسب
يعلن المعنى حين اللفظ ويستقر ذلك
زمنه لاستقرار الشيء في الحيز فعمل
المخلف بورد هاعلى وفق المعنى
اذ الوضع عرفا مشترك بين معنيين
وتعريف لتسمم الوضع كذا ذكره
فالمعنيين اللفظ المحلظ بخصوص
على ذلك المعنى المعين له سواء بطريق
بنته كما في تعيين الخفايا ان قبل
بال علمه بنفهم ولكن معناه
ابتدع الدلائل فلا تصور الا
معناه

او بقرينة وتسمى الا موضوعا وانما موضوعه فهو لكونه نسبة بينهما لا بد من تصورهما قبل اما بذا منهما او

معناه فذكر او بقرينة كما في تعيين المجازات فبما هذا فالجيز موضوع لمعناه المجازي كما كان موضوعا
على المعنى الاول للوضع وبهذا الاختيار الاولين واما على المعنى الثاني للوضع فلا وضع له وبهذا اختيار الثانيين
وبما الاول ان اللفظ المعين في اصطلاح الوضعتين موضوعا والثاني ان المعنى المعين موضوعا وادعفت
الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى عرفت ان الوضع نسبة بينهما فمعنى التبريع قبول فهو ان الوضع لكونه نسبة وعلا
بينهما ان اللفظ والمعنى لا بد ان الواحدا اذ وضع تصورهما ان من تصور اللفظ والمعنى قبل ان قبل الوضع وذلك
لان النسبة متوقفة على تصور المنتسبين كما ان تصور المنتسبين متوقفة عليها لكن توقفا عليها بالذات وتوقفا
عليها باعتبار الوصف فلا يلزم شيئا اما بذا منهما بان يلاحظ الموضوع بحججه وهيئة ويلاحظ الموضوع له
بمعنى وذاته لا بامرأته منهما كما في وضع الاعلام واسماء الاجناس المشتقات او بامرأته منهما ان في المو
ضوع والموضوع له بان يلاحظ كل منهما بامرأته منهما كما في المشتقات عند المتأخرين او ان يلاحظ الموضوع بذاته
والموضوع له بامرأته منهما في المضمر والوصول عندهم او عكس كما في المشتقات عند المتقدمين وبهذا العكس
معدوم عند المتأخرين واما عند المتقدمين فالمعدوم يؤول الى وكذا الثالث ايقم وبيان تفصيل ان شاء الله
ثم فانظر هذه الاحتمالات المتصورة في هذه البارة ولما كان المقام الاصل بالاثبات في هذه الرسالة هو
الوضع قسم بعد التعريف اولا باعتبار ان الوضع من جانب الموضوع وثانيا باعتبار ان من جانب الموضوع له
تكميل لتوضيحه وتبيناً لتعريفه مع ضرورة ان الالفاظ الاليت متوقفة على فقال فالموضوع ان كان ان الموضوع
لفظا واحدا اختار في التسمي الثاني ان الموضوع المنوع متصورا ذلك اللفظ بخصوص بان كان قد تصور الموضوع باعتبار

سواء كان الوضع والموضوع له خاصين او عامين او الوضع عاما والموضوع له خاص فالوضع

شخص وان كانا ظاهرا متعددا ملحوظا بامر عام صادق عليه فنوعى : والموضوع له

ان كان امر خاصا ملحوظا بخصوصه في
وهذه هي

كذلك بان كان الموضوع اكثر زواجا
الاقربين كذا ذكره بعض لكن ضمنا
بذلك القسم الثالث لان الموضوع له
القسم الثاني لان الموضوع له قسم وان كان
الامر الواحد موضوعا على موضوع واحد
ان ذلك ليس الا بتعدد الاوضاع على
فيه وان كان كلياً في نفس فلا يشكل
تصور مسيما بها بوجه يخص به وينبغي
الموجود من وزوج فاطمة في سنة
فالعلوم امر مركب وان كان العلم
آلة الوضع لان آلة الوضع هي
ومختصا به يسمى خطاً حكماً وأما بابا
خصوصية طرية في العلم واللام في قوله
خاصا للموضوع له خاص ويجوز ان
واعلم ان قد افيد ان الامر الخاص في

وبخصوصه ووجهه وبهية عما ان يكن اعتبار دخول البناء للآلة سواء كان الوضع امر آلة الوضع
من جانب الموضوع له والموضوع له خاصين كما في علم الشخص او عامين كما في علم الجنس وعلم الوضع عاما
والموضوع له خاص كما في المضمر واسم الاشارة وسبب حقيقة بان شاء الله تعالى حاصل ان لا ينظر في تحصيل
هذا القسم الا الى انه الموضوع له ولا ينظر الى الموضوع له ولا الى آلة لا يقع فالوضع شخصي شخصية الوضع
اما بمعنى شخصية آلة الوضع في يكون في قيل تسمية المسبب باسم السبب او بمعنى شخصية نفس الوضع لان كونه متعلقا
بلفظ واحد يجوز ان يكن فهمه من علم الأشخاص فيكون التسمية في علم حقيقة او شخصية الموضوع في يكون من
قيل تسمية المتعلق بهم فاعل بهم المتعلق بهم المنقول وان كان اي الموضوع الظاهرا متعددا اعتبر زعم
القسم الاول ملحوظا تلك الالفاظ بامر عام صادق عليها فنوعى وانما اجتمع في علم تلك الالفاظ الى
اعتبار امر عام لانك قد عرفت ان الموضوع لا بد من تصوره قبل الوضع وانت خبير بان علم الوضع لا يحيط
بجميع تلك الالفاظ كونها غير متناهية فلا بد من اعتبار امر عام يكن آلة تصورها على سبيل الاجمال
وهو كاف في الوضع فنوعى اي فالوضع نوعي يجوز ان يكن نوعية باعتبار نوعية الموضوع او نوعية
آلة او نوعية نفس الوضع بمعنى كان الامر كلياً في واحد صورة تحت امور متعددة كذا هذا الوضع شيء
صورة هيئة ففقه بطلان واحدة تحت امور متكثرة في الاوضاع التفصيلية المتعلقة بتلك الالفاظ والقيم
في قوله والموضوع له باعتبار آلة الوضع وأما لو كان بناء القسم باعتبار نفس الوضع باذان كما الوضع
مختصا بواحد جريئاً كما في علم الشخص او كلياً كما في علم الجنس فالوضع خاص للموضوع له خاص وان لم يكن
كذلك

بالموضوع له خاص فالوضع

والموضوع له

ثم سواد كان الوضع أي آلة الوضع
بهم الجنس وعلمه أو الوضع عام
ثم تملك حاصله لا ينظر في تحصيل
لا يقع فالوضع يخص شخصية الوضع
هي نفس الوضع لا تكون متعلقا
بشيء أو شخصية الموضوع في بكونه
نوع الناطق متعددة اختراجه
الاجتهاد في ملاحظة تلك الالفاظ
وانت خبير بان علم الوضع لا يحيط
آلة لتصورها على سبيل الاحمال
عبار نوعية الموضوع أو نوعية
مور متعددة كذا هذا الوضع شيء
ليته المتعلق بتلك الالفاظ واليتم
نفس الوضع بان كان الوضع
بالموضوع له خاص وان لم يكن
كذلك

ان كان امر خاصا ملحوظا بخصوصه فالوضع خاص بالموضوع له خاص وان كان امورا متعددة

كذلك بان كان الموضوع اكثر من واحد كما في المفرد الموصول فالوضع عام لموضوع خاص فلا يحصل
الا قسرين كذا ذكره بعض لكن فيه ما قل ان كان امر خاصا للموضوع له امر خاصا اي جزئيا حقيقة و آخر
بذلك في القسم الثالث لان الموضوع له امر عام واخر يقول وهذه اي لا يشترك في ذلك الوضع غيره
الشيء الثاني لان الموضوع له امر خاصا كونه ليس وهذه اي لا يشترك في ذلك الامر وان يكتفي بذلك
الامر الواحد موضوعا على موضع واحد فلا يرد الا علام مشترك لان وضعها وان كان لاكثر من واحد الا
ان ذلك ليس لا يتعد الا وضاع ملحوظا ذلك الامر الخاص بخصوصه اي ببنية وذاته او بوجوه مخصوصة ومختص
فيه وان كان كلياً في نفسه فلا يشكل بلفظ الله تعالى ولا بالاعلام الموضوع عنه فخصبة الموضوع له لا يمكن
تصور مستبعد بها بوجه يخص به وبخصيصه كصوره في بكونه واحدا خالفا لما سواه وكصور والدائه بان
الموجود في وقت وقوعه في سنة كذا وشهر كذا ويوم كذا لا يغير ذلك مما يكتفي بسبب التميز عن الاعيان
فالمعلوم امر جزئي وان كان العلم به بوجه كلي فالوضع خاص اقله خصوصية الوضع اما باعتبار خصوصية
آلة الوضع لان آلة الوضع هي وان كان كلياً في بعض المواد كما عرفت الا انه كونه مختصاً في الخارج في فرد
ومختصاً بمرئيه خاصاً حكماً واما باعتبار خصوصية الطرفين اذ ربما بوصف النسبة بالخصوصية بماز باعتبار
خصوصية الطرفين واللام في قوله لموضوع له خاص متعلق بالوضع في قوله فالوضع خاص وسريته وضما
خاصاً لموضوع له خاص ولتجوز ان يكون جزاء الشرط المذكور نسبة الوضع خاصاً لموضوع له خاص فاعرف
واعلم انه قد اعيد ان الامر الخاص قبل الوضع آله وبعبارة موضوع له فظهر الفرق بينهما فاشتمل وان كان اي

ملحوظة بامر عام صادق عليها جزئيات كما في ضمير التكلم والمخاطب وكما في هم الإشارة أو كليات كما في

المشتقات والمعرف بلام الجنس

الموضوع لم امور متعددة وبهذا امتاز عن القسم الاول وعلمنا ان ابستم ملحوظة تلك الامور بامر عام كقوله
ولما اجتمع في ملا حظتها الى امر عام لانك قد عرفت ان الوضع يكون نسبة بين الموضوع والموضوع لم يتوقف
على تصورهما وانت حين بان تصور الامور المتعددة على سبيل التفصيل لكونها غير متناهية مستبعد متعذر
كالاجتزاع فلا بد من امر عام كصادق عليها احتراز عما لم يصدق عليها لئلا يخلطها ومما تلاحظها
اجمالا وهو كما في الوضع سواء كانت تلك الامور المتعددة جزئيات حقيقية كما في ضمير التكلم والمخاطب
وكما في ضمير الغائب الموضوع ابستم اما شخصية ضمير التكلم والغائب فكلهم واما شخصية ضمير الغائب فلا
ماعداه من الضمائر موضوع للاشخاص والاطراد افراد نوع واحد من الامور المحيطة عند علماء العربية حيث
جعلوه مادة سلوكهم فهو اذا كان راجعا الى الكل يكتفى بجزائه ولا يكتفى كليا اذ الخبر في الكلية والجزئية
هو الوضع والقول بالجزئية مع رعاية الطراد هو كذا حقيقة بعض المحققين واما الموضوع فهو ابستم جزئية
تقر الى ذاته والا صلى الوضع وان كان لا يثبت الجزئية حايث الاحتمال وذلك لا القرينة لا يثبت الشخصية
واما اذا كانت مستعملة في الكل فهو ابستم مجاز فيه بهذا ما ذهب اليه العلامة المحقق محمد المصطفى والدين
قدس سره وهذا التحقيق عرفه ان جعلها من المختلطات ليس الا لاختلاف الكليات والجزئيات عنده فنامل
وكما في اسم الإشارة فانه جزئي بالنسبة الى الوضع والقرينة في كليهما كما سيأتي تفصيلها ان شاء الله تعالى
او كليات كما لم يعتبر حيث كونه كليات بل ان حيث ان خصوصيات جزئيات لذلك الامر العام فكلها الملح الموضوع
لدى القسم الثالث كما في المشتقات والمعرف بلام الجنس وسيأتي تفصيلها على وجه يعرف ان كلامنا هو موضوع
للملح

او مختلطات كما في الموضوع وضمير الغائب والمعرف به
امرا عاما وحده ملحوظا بعموم

لكل او مختلطات بانه يكتفى بعضها كليات وبه
ان كلامنا ليس في المختلطات فنذكر ويمكن ان يقال
انها كليات كذا الموصول موضوع للجزئيات سواء
الى الكل يكتفى كليا واذا كانا راجعين الى الجزئية يكتفى
الخارجية فانه يجوز ان يكتفى راجعا الى الجزئية فيكون
فرد مخصوص وان يكون راجعا الى الكل فيكون كليا
الا اننا كان بعض النحاة قد جعلوا الكلمة بناء
نوع منها هو الكلام الجارية على السنة النحاة قالوا
عمومية الوضع اما بمعنى عمومية الة الوضع واما
واحد صورة فتمت امور متعددة فما لا وصناع
تحقق بملحوظة واحدة مندرج تحت امور متعددة
لكن يرجح الاول نسبة الوضع في القسم الثالث وهذا
هذا القسم باعتبار عمومية نفس الوضع اذ لا يعم
احتراز عن القسم الاول واحتراز بقوله وحده غير
وزاد بعض المحققين او بما وبه او بما وبما

لنطلب وكما فيهم الإشارة أو كليات كما في

ثالثا يسمي موضوع تلك الامور بأمر عام كقوله
في نسبة بين الموضوع والموضوع لم يتوقف
بما يكون غير متناهية متعدي بل متعدي
عليها ليكن ان لا يلاحظها ومرتاتنا لثبوتها
ت حقيقة كما في ضمير الحكم والمخاطب
ثاني قلم وأما تخصية ضمير الغائب فلا
في الامور المحيطة عند علماء العربية حيث
نعم ولا يكتفى كليا اذ المحقق في الكلية والجزئية
من المحققين وأما الموصول فهو ايقين في
الاحتمال وذلك لأن الجزئية لا ينفك التخصيص
اليه السلام المحقق عضد الملك والدين
لا يهمل الكليات والجزئيات عنده فثالث
لغيرها كما يسهل تنصليها ان شاء الله تعالى
رغمات لذلك الامر العام فبذلك المطلق الموضوع
غيرها على وجه يعرف ان كلا منهما موضوع
للمخاطب

او مختلطات كما الموصول وضمير الغائب وكما في الامور العامة لموضوع له خاص وان كان
امرا عاما وحده ملحوظا بعموم

كلمة او مختلطات بان يكتفى بعضها كليات وبعضها جزئيات كما في الموصول وضمير الغائب قد عرفت
ان كلا منهما ليس في المختلطات فنذكر ويمكن ان يقال ان جعلها من بابها على ما ذهب اليه بعض من ضمير
الغائب كذا الموصول موضوع للجزئيات سواء كانت جهات حقيقيات او لا فاما اذا كان را حقيقيا
الا الكلي يكتفى كليا واذا كان را حقيقيا في الجزئية يكتفى جزئيا ولكن لا يكتفى ضعيفا كما في المعرفة بلام العهد
الخارجية فانه يجوز ان يكتفى راجعا الى الجزئية فيكتفى جزئيا كما عرفت اذا قبل جائز الرجوع مثا راجعا الى
فرد مخصوص وان يكتفى راجعا الى الكلي فيكتفى كليا كما اذا قبل الجوان كاتبة مثا راجعا الى نوع منه هو
الانثى كما ان بعض النحاة قد جعلوا الكلمة تباين ما يطلق عليه الكلمة وجعلوا اللام للإشارة الى
نوع منها هو الكلمة الجارية على اللفظ فاما في موضوع عام لموضوع له خاص اقول وبالله التوفيق
عمومية الموضوع اما بمعنى عمومية اللفظ او بمعنى عمومية نفس الموضوع بمعنى كما ان الامر الكلي شيء
واحد صورة تحت امور متعددة من الاوضاع الضمنية كذلك هذا الموضوع شيء واحد صورة حيث
تختلف بملاحظة واحدة مندرج تحت امور متعددة من الاوضاع الضمنية المتعلقة بالموضوعات لها و
لكن رتبة الاول نسبة الموضوع في التسمي الثالث وضعها عاما لموضوع له عام اذ لا يجوز نسبة الموضوع في
هذا التسمي باعتبار عمومية نفس الموضوع اذ لا عمومية في نفس الموضوع اصلا وان كان اما الموضوع له امر عام
اعترافا في التسمي الاول واحتمل بقوله وحده غير التسمي الثاني بان لا يشارك في ذلك الموضوع غيره ملحوظا وهو
وزاد بعض المحققين او بما وبه او بما هو اعظم منه لكن لا يخلو عن شيء اذ لا يلاحظ بواسطته المساوي

فالوضع عام لموضوع له عام وأما الوضع للاعم بملا حظ الاخص فلم يوجد في كلامهم **فمن**
 الموضوع بالوضع الخاص لموضوع له خاص وضعا شخصيا العلم

الا فإذ المساواة الآخر لا نفى من هو فلا يصح الوضع له بواسطة المساواة ولأنه لو لوحظ بواسطة
 ما يواظم منه بكل ذلك الأمر العام جزئيا من جزئياته فلا يتنازعها بواسطة الاعم فكيف يصح الوضع
 له بواسطة فالوضع عام لموضوع له عام عمومية الوضع ليس له باعتبار عمومية العلم الوضع التي هي
 الموضوع له وأما نسبتها باعتبار عمومية الموضوع فليس ينظر وجهه اذ لا معنى لأن يكون عموم الوضع
 والموضوع له كلاهما باعتبار الموضوع له لاستخدام التكرار وكذلك باعتبار نفس الوضع اذ لا عمومية
 في نفس الوضع كما عرفت وأما الوضع للاعم بملا حظ الاخص أي لمفهوم عام أي بملا حظ ذلك المفهوم
 باخص منه أي بملا حظ مجزئين فلم يوجد في كلامهم وذلك لأن الاخصى لكونه اخص في الاعم لا يجوز
 بملا حظته فكيف يصح الوضع له بواسطة فليتأمل لا يقال ان حصر الوضع في الاقسام المذكورة ممنوع
 لأنه وإن دخل وضع المركب في مفردات ويثبت مستغقات في الوضع فيما دخل فيه وضع كل واحد من فردا
 ته فوالذي هو وبهذا لا يمكن لا يدخل وضع المركب الذي هو كانت اجزاء مختلفة في الوضع بخلاف
 انشائه وعموديانا وكذا وضع المشتقات ايضاً في شيء فالاقسام لا تافق الوضع الذي هو المفهوم لقسم
 الأربعة المذكورة بل جميع التسميات مفيدة بالوحدة والمركب المذكور وكذا المشتقات من قبيل ما يجتمع في الأقسام
 قسم كالأجناس فقال ولما ذكر المصنف اقسام الوضع على سبيل الاجمال اراد ان يذكر كل منها اشته على
 سبيل التفصيل اشارة الى كمال الاحتكام بعينه كل منها عن الآخر فغلبا للفظ البين وتسهيلا للحم في تحصيلها
 فقال والوضع الخاص لموضوع له خاص وضعا شخصيا العلم أي علم النفس وعرفوه بأنه
 لفظ

وذلك بان يفعل الوضع لفظا مخصوصا

المعنى **والوضع** بالوضع العام لموضوع
 لخصوص مثل هو وخصوصيا بمنزوم مشترك
 لفظ موضوع لمنه متخى وضعا شخصيا وذلك
 له خاص وضعا شخصيا بان يفعل الوضع له
 مثل لفظ زيد ومثل لفظ عبد الله ومثنا
 منصرف كصوره فما يكون واجبا خالفا لما هو
الوضع قبل الوضع قال أي الوضع بهذا اللفظ
 الله لما صفة علمه وانصرف في المفهوم المذكور
 وحاكه عنه والحكاية هي البعث غفلا لا يخفى
 فكان المقام مع الوضع تركب في الوضع فلهذا
 انشائه المعنى ولكن روي ان الله في العهود
 وضعا شخصيا المفهوم وعرفوه بأنه لفظا
 اوسجا لذكر فان قلنا ان الضمائر المستمرة
 قلنا ان الضمائر المستمرة وإن لم يكن لفظا غفلا
 فانه الوضع تصور لفظا مخصوصا ومثنا
 خصوصيا أي جزئيات هيئيات بمنزوم
 الخصوصيا كما قال العلامة المحقق عند الله وال

فلم يوجد في كلامهم **فمن**

اوى ولانه لو لوحظ بواسطة
الاسم الاعم فكيف يصح الوضع
وعومية اللفظ الوضع التي هي
اذلا من لان يكون عموم الوضع
باعتبار نفس الوضع اذلا عمومية
م عام اي بلا حكمة ذلك المعلوم
في كونه اعم في الاسم لا يجوز
فيه في الاقسام المذكورة ممنوع
ادخل فيه وضع كل واحد من افراد
اجزاء مختلف في الوضع من زيد
والوضع الذي هو المقسم للعلم
المتنوعات من قبل ما يجيء في الا
ادوات يذكر كل منها اسما على
ظا ليين وتسميها في فصولها
العلم اي علم الشخص وعرفوه بانه
لفظ

وذلك بان بفعل الواضع لفظا مخصوصا بخصوصه مثل زيد ومعنى معينا ثم قال هذا اللفظ موضوع لهذا

المعنى **ور** الموضوع بالوضع لعمام موضوع له خاص وضعنا شخصيا المضمرة فان الواضع تصور لفظا مخصوصا
بخصوصه من هو وخصوصيا بمنزوم مشترك بينها

لفظ موضوع للمعنى متخفى وضعنا شخصيا وذلك اي بان كل العلم موضوعا موضوعا بالوضع الخاص لموضوع
له خاص وضعنا شخصيا بان بفعل الواضع لفظا مخصوصا اي معينا ومتنازا غير مخصوص اي بوجهه وهيته
مثل لفظ زيد ومثل لفظ عبد الله ومثنا معينا اي متنازا غير معين وذاته لا بامر عام او بامر كلي مختص
مختص كصورة تامة يكون واجبا خالفا لما سواه تمام بعد تصور اللفظ بما ذكره الذي هو الواجب على
الواضع قبل الوضع قال اي الواضع بهذا اللفظ اي لفظ زيد موضوع لهذا المعنى وكذا قال وضعت لفظ
الله لما صدق عليه وانحصر فيه المعلوم المذكور ولا يتوهم عليك ان اللفظ هو اللفظ الواقع
وحاكي عنه والحكاية هي البحث عن حال اللفظ حيث كان في تلك الحالة او جعل تلك الحالة الماضية في وقت التكلم
فلان اللفظ مع الواضع مشترك في الوضع فلهذا يقال في هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى خبرية اللفظ
اشائية المعنى ولكن روي ان الله في العتود هي الجمل الفعلية ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له خاص
وضعنا شخصيا المضمرة وعرفوه بان لفظ موضوع له شخصي في نفسه مقرون بقرينة هي التلخيص او التلخيص
اوسبق الذكر فانه قلنا ان الضمائر المستمرة ليست بلفظا فضلك ان يكون لفظا موضوعا للمعنى متخفى
قلنا ان الضمائر المستمرة وان لم يكن لفظا حقيقة الا انها جعلت في حكم اللفظ بل في حكم اللفظ الموضوع
فان الواضع تصور لفظا مخصوصا ومعينا بخصوصه اي بوجهه وهيته وذلك اللفظ مثل لفظ زيد ومثله
بخصوصا اي جزئيات حقيقة بمنزوم مشترك بينها وصادق عليها ولم يكن ومنزوما مشتركا بين
الخصوصيات كما قال العلامة للثقت عند الله والدين قدس سره دفعا لتوهم انه لم يفرق بين ملاحظة الشيء

مثل المفرد المذكور المستعمل ذكره ونظرا لئلا يقال وضعت هذا اللفظ لكل واحد من هذه الخصوصيات بخصوصه

وبعد ملاحظتنا لشيء يوجب ذلك المفهوم مثل المفرد المستعمل ذكره وقوله نظرا الى الواضح فيه اي ذلك المفهوم المذكور لئلا يقال الى تلك الخصوصية يدل مع سابقه على ان المتعلق بذلك المفهوم ليس الا تلك الخصوصية ونقول ذلك المفهوم ليس الا لتعظيمها والقاد في قوله فقال اي الواضح تعظيمه وضعت هذا اللفظ ولا يخفى ان المقصود رحمه الله قد جرى هنا على ما هو انشأه في المقود الانشائية من كونها جملة فعلية للواحد اعلم ان كلمة كل واحد قد اشتملت في ما بين الحاصلين في الكل الافراد بحيث صارت بينهم كالعلم حتى اذا اطلقت لا يذهب وجه الواضح الا الى ملاحظتنا الافراد قال المصنف المحقق التفتازاني قدس سره ان كلمة كل اذا اضيفت الى المرفق يكون لعموم الافراد واذا اضيفت الى التكرار يكون لعموم الافراد فلهذا تمنع لفظ كل واحد عن انه ان الموضوع له مفهوم كل واحد من هذه الخصوصيات المذكورة بخصوصه الجواب والجواب مستقر حاله على كل واحد والتقدير وضعت هذا اللفظ لكل واحد من هذه الخصوصيات حال كون كل واحد ملابا لا ممتيزا وتفراده عن غيره في الوضع ويصح جعله صفة كما لا يخفى وكذا تمنع عن توهم ان يراد بكل واحد جميع الاحاد عملا للفظ الكل على الكل الجمعي كما لا يخفى فقال في محل اذا كان اللفظ من هذا الوضع موضوعا لكل واحد من هذه الخصوصيات بخصوصه يجب ان يستعمل اللفظ في اكثر من واحد مع انه لا يستعمل الا في واحد بخصوصه اجاب باننا لان ذلك لان الواضح قد شرط بان لا يستعمل الا في واحد بخصوصه ولا كلام عليه فقال واعلم ان العلم بهذه القضية المذكورة الصادرة من الواضح لا يفيد العلم تفصيلا بوضع اللفظ لكل واحد بخصوصه كما لا يخفى ولكن يفيد العلم اجمالا بوضع له بخصوصه وهذا هو التحقير الذي

ومنه ام الاشارة فانه ثم

الى خصوصية فتم ثم قال هذا اشخصيا بعينه مثل الذي وكذا

الذي ذكره المحقق الشريف قد اشخصيا ام الاشارة وعرفوه هي الاشارة الحسية فانه اي لا في فهمه ومفهوم المفرد المذكور ليس الموضوع للفظ هذا ما هو الحسية الريب ولكن لا يشترط الى خصوصية فتم ما عرفت قد قبل الموضوع قال اي الواضح هذا في ذلك المفهوم المذكور حاله على واحد منها وضع ضمني براسه وعرفوه بان لفظ موضوع له الواضح تصور لفظا شخصيا به كذا تصور ام طليا وذلك اي الا العقلية بان يشار بعضهم الصلة الصلة مذكورة ليست واقعة قبل (مطلوبه)

إحدى هذه الخصوصات بخصوص

وقوله نظري الواضح فيه أي ذلك
لمن نحن نقول ذلك المفهوم ليس إلا
فقال أي الواضح تعميمه وضعت
في المقود الانشائية مركبة بها جهة
في الكل الأفراد بحيث صارت بينهم
أقال العلماء المحقق التعميم رافض
صحيح لا التكرار بل هو المفهوم الأفراد
هذه الخصوصات المذكورة بخصوص
لفظ الكل واحد من هذه الخصوصات
يجعل صفة لا لا في نفسه وكذا منع عن
اللا لا في نفسه فبالفعل الذي لا ينفك
بشكل اللفظ في أكثر واحد مع أنه لا
نوع فدر شرط بأن لا يتم إلا في واحد
ية الصادرة من الواضح لا يفيد العلم
بالا فوضع لم بخصوص وهذا هو التحقير
الذي

ومنه أم الإشارة فأن تصور هذا بخصوص مفهوم المفرد المذكور بالشارع بالاشارة الحسية ونظر فيه

الخصوصات فتم قال هذا اللفظ موضوع لكل هذه الخصوصات بخصوص **وهذه** الموطوفة تصور لفظاً
شخصياً بينه من الذي وكذا أمر القائل من المفرد المذكور بالشارع بالاشارة العقلية :

الذي ذكره المحقق الترمذي قدس سره ومنه أي من الموضوع بالوضع العام لموضوع له خاص وضعاً
شخصياً أم الإشارة وعرفه بأنه لفظ موضوع لمعنى شخصي في نفسه وضعاً كلياً مفرداً بقية حسية
هو الإشارة الحسية فأن أي الواضح تصور هذا فضلاً بخصوص أي بمادته وهويته وإضافة لفظ المفرد
في قوله ومفهوم المفرد المذكور بالشارع بالاشارة الحسية إلى ما بعد ما بيانه ومثل كثير في الكلام أقول
ليس الموضوع للفظ هذا ما صدق عليه هذا المفهوم بل الموضوع له المفرد المذكور بالشارع بالاشارة
الحسية الغريب ولكن لا نراها لم يعرض له وفي قوله ونظري الواضح فيه أي في هذا المفهوم المذكور
إلى خصوصيات فتم ما عرفت فذكر ولا تفعل ثم أي بعد تصور هذين الطرفين الذي هو الواجب على الواضح
قبل الوضع قال أي الواضح هذا اللفظ أي لفظ هذا موضوع لكل أي لكل واحد من هذه الخصوصات المصنوعة
في ذلك المفهوم المذكور حال كل واحد منها ملائماً بخصوصه وانزاده عن الفرة الواضح فيحصل لكل
واحد منها وضع ضمني برأسه ومنه أي ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له خاص وضعاً شخصياً
وعرفه بأنه لفظ موضوع لمعنى شخصي في نفسه وضعاً كلياً مفرداً بقية هو مضمون الصلة فأن أي
الواضح تصور لفظاً شخصياً يعني أي بذا لا بأمرهم منه بأن لا يخطئ جوهه وصورته من الذي و
كذا تصور أم كلياً وذلك أي الأمر الذي على المفرد المذكور بالشارع بالاشارة العقلية وتلك الإشارة
العقلية بأن يشار بمضمون الصلة إلى نفس ما يريد بالتصريح لموصول وهذه الإشارة إنما هي بواسطة مفهوم
الصلة مذكورة ليست واقعة قبل الكلام فأن قوله مطلق في جانب الذي أبوه مطلق بذكر السمة
(مطلوب)

ولاحظ في جزئيات فقال هذا اللفظ موضوع لخصوص كل هذه الجزئيات فخصو وعلم الحرف فانه تصور لفظ

منه فلا يخصصه ومنه مطلق من الابداء والمط والتفت في المبتدأ وقال وضعت هذا لكل هذه الخصوصيات
بمعنى والله الوضع

بذكر القول للخصم الذي ابوه مطلق ولشئ الانطلاق لاسم المقتضى لما لا يخفى فقال ولا حظ الى الواضح
فيه اي في هذا المفهوم المذكور جزئيات منصوبا ونصب بالكرة على انه متعلق للاحظ فقال اي الواضح
هذا اللفظ اي لفظ الذي موضوع لخصوص كل هذه الجزئيات وامتياز غيره بحيث يحصل لكل
واحد منها وضع على حدة اي لكل واحد هذه الجزئيات حال كونها كل واحد منها ملابسا لخصوصه و
في العبارة ما هيته لكن المقع غير خفي اربكهم لجرم التفتن ومنه ان في الموضوع بالوضع العام موضوع
له خاص وضعا شخصيا الحرف ويولفظ موضوع لمعنى جزئية في غيره وضعا كلياً فانه اي الواضح تصور
لفظ من مثله لخصوصه اي بوجهه وصورته ومنه مطلقا اي كلياً من الابداء والمط كلية الابداء والمط
بمعنى ان عدم منه الاشتراك فيه على سبيل البدلية لا سبيل الشمول والتفت اي الواضح فيه اي في ذلك الابداء
المط الى مبتدأ ان الجزئيات الخاصة لم بواسطة تعيينه بنحو آخر يخصمه وقال اي الواضح وضعت هذا

اي لفظ كل هذه الخصوصيات النسبية لكل منها بنفسه بحيث يحصل لكل واحد منها وضع على حدة اقول
اشار المصنف رحمه الله بذكر الخصوصيات الى ما هو الحق المتفت عليه من ان الخصوصيات التي وضع الحرف بازاها جزئيات
اضافية لكل منها كل في نفسه فلا ان جزئيات الابداء اضافية لكلها حصصا لمفهوم الابداء المتكسر لا المراد به
بالابداء وضعت ان عرض له خصوصية كونه حالة بين البصر والبصرة مثلا وتلك الخصوصيات والتبديد لا يغير
حقيقا لا هتاء على الخاء شئ الا برك ان المتكلم بالبصر والبصرة مثلا في قولنا سرت من البصرة فعمل ان يكتسب
في الصبي وان يكتسب في المساو وان يكتسب في الختم والسبت لا يغير ذلك فقال والله الواضح من الابداء والمط في المثال المذكور
ذاتية

ذاتية في الحرف داخله في مفهوم
المبدأ الا بقرينة معينة لم :

ذاتية في ما وضع له في الحرف ولا
اي ما هو داخل وقد عرفت ان
التبديد كلاهما خارجا فانه الواضح
في نفسه بهذا ويعمل ان يكتسب
في مفهوم ما هو اللازم لمعناه
غير تلك الخصص الى هي المعاني للحرف
خارجة عن مفهومها اي خارجة
الاربعة اي الظاهر واسم الاشياء
الذهن منها اليه الا بقرينة مع
ضوع له لخصوصه تنوقف على العلم
الاي ان العلم بلفظ هو مثلا
لواحد لخصوصه فلا بدح لاسمها
ينتم في ذهن السامع حتى يعرف
بالوضع ينتم في ذهن السامع
الا بقرينة قطع هذا القرينة في هذا

الخصم ومن الحرف فانه تصور لفظ

وضعت بهذا لكل هذه الخصصا

تالا في قول ولا حظ الى الواضح
منقول لعل لاحظ فقال اي الواضح
بنازه غيره بحيث يحصل لكل
واحد منها ملبا بخصو و
في الموضوع بالوضع العام هو
وضعا كليا فانه اي الواضح تصور
الابتداء المحكم كلياته الابداء المحكم
اي الواضح فيه اي في ذلك الابداء
صم وقال اي الواضح وضعت بهذا
واحد منها وضع على حدة اقل
وتبين الى وضع الحرف بازائها جزئيات
مبدا لمفهوم الابداء المحكم لا المراد به
وتلك الخصصا والتعبد لا يصح
قولنا سر من البهرة فتمهل ان يكن
الواضح من الابداء المحكم في المثال المذكور
ذاتية

ذاتية في الحرف داخل في مفهوم عرضية في المضمر والمجرم خارجة عن مفهومهما وهذه الاربعة لا تند
المرد الاربعة بمعية لم :

ذاتية في موضوع لم في الحرف ولا في قول داخل في مفهوم صريح في ان المراد بالذاتية هو هنا معناه الا
اي ما هو ذهن وقد عرفت ان معاني الحروف انما هي خصص والخصص هو الكل المتبدل ان يكن التقييد
القيد كلاهما خارجا فانه الموضوع هو كونه متحدة معها لا تكن ذاتيا لها بهذا المعنى اذ انما لا يكن داخل
في نفسه بهذا ويتم ان يكن الذاتي هو هنا معناه الا يتم ما هو كذا ليس بخارج ويكن المراد بقوله داخل
في مفهوم ما هو لازم لمعناه اي ما ليس بخارج وقد لا مانع في كونها ذاتية في الحرف لانها ليست بخارج
عن تلك الخصص الى المعاني الحروف فقال وآت الواضح عرضية في المضمر والمجرم انهم الاشياء والموصول
خارجة عن مفهومهما اي خارجة عن مفهوم ما صدق عليه المضمر والمجرم وهذا ظاهر لمن لم قبله طاهر وهذه
الاربعة اي الضمور واسم الاشياء والموصول والحرف لا يبعد كل منها المراد اي الموضوع لم بخصص ولا يستغل
الذهن منها اليه الا بقرينة معينة على صفة يتم النكاح له اي المراد بخصص وذلك لافادة اللفظ المو
ضوع لم بخصص تنويع على العلم التفصيلي بالموضوع لم بخصص وبما صدر عن الواضح لا يحصل العلم التفصيلي
الذي ان العلم بلفظ هو مثلا موضوع لكل ما تقدم ذكره بخصص لا يندل علم تفصيليا لفظ هو موضوع
لواحد بخصص فلا بد من استعمال اللفظ في واحد بخصص فقرينة يخص ذلك الواحد بواسطة تلك القر
ينة في ذهن السامع حتى يعرف بمعونة ما صدر عن الواضح ان هذا الواحد مما وضع فبعد حصول هذا العلم
بالموضوع يتنقل ذهن السامع في ذلك اللفظ الى ذلك الواحد ويكن ذلك اللفظ مفيدا بدون الاشياء
الاربعة فتح هذا القرينة في هذه الاربعة انما تكن لمعرفه الوضح فقط لا تعيين المراد وفي الخصص لا القول

لاستواء نسبة الوضع إلى كل من المسميات والقرينة في الأول تقدم الذكر مثلاً وفي الثاني الإشارة الحسية

بأنه يحصل للمعنيين أحدهما من القرينة والثانية من اللفظ خلافاً للواجب فالأول ما ذهب إليه السيد الخميني
فإن العلم بالنسبة الصادرة من الوضع وإن لم يندلج العلم تفصيلاً بوضع اللفظ الواحد بخصوص كنهه يفيد
العلم والجمالية لا بوضع اللفظ بخصوصه كما مر في هذه الأربعة لا يفيد المراد الثاني حيث أنه معني ومتميز
غيره لاستواء نسبة الوضع على الوجه الذي صدر في الوضع إلى كل واحد من المسميات والموضوعات لها
بخصوصه والنسبة بينهما بحسب المعلق وإضافتها إلى الوضع لامية هي لاستواء النسبة للوضع إلى
كل من المسميات وتعلقها به منها والمراد بنسبة الوضع إلى كل واحد حصوله لذلك قد عرفت أن كل واحد
منها متميز عن غيره في الوضع إذ يحصل لكل واحد منها وضع ضمني على حدة فيكون نسبة الوضع إلى كل
واحد منها على السوية ويجوز أن يكون المعنى لاستواء كل واحد من المسميات في نسبة الوضع إليه وتعلقه به لحصول
الوضع لكل واحد منها فاعرف وتكثراً يفيد سبيل التردد دون الإجمال فالقرينة في تعيين المراد
تلك القرينة المعينة المراد وامتيازها عن غيره كما في المتذكر لمعرفة الوضع فتأمل فانه دقيق ولا يترك
إليه إلا التوفيق فمنها إشارة إلى قرينة التكلم أو إلى قرينة الخطاب في ضمير الخطاب وتلك القرينة المعينة
للمراد بخصوصه في الأول أي المضمرة تقدم ذكره أي ذكر المرجع هيضم أو حكمها كما في ضمير الغائب وقوله
في ضمير المخاطب كما هو المثلث والقرينة في الثاني أي في هم الإشارة الحسية بأن يثرب لفظ هذا مثلاً
بواسطة عضو من الأعضاء الظاهرة أي ما هو المراد به فيكون المراد بالإشارة الحسية ما يثبت المثار إليه محسوساً
بالقوة الباصرة كذا يفيد في أن القرينة هم الإشارة لا تنحصر في الإشارة بل قد تكون وصفاً ناعلاً
وكذا

وفي الثالث الإشارة العقلية

وكذا لا بد أن يثبت المشار إليه
والقرينة في الثالث أي الموصول
للموصول أي المراد بالموصول ضم
الصلة مذكورة لنسبة معلومة وإن
واعلم أن ما هو قرينة للضمير وهم
الموصول فإنها لا يفيد التعيين
دلالة الوضع والقرينة كليهما بخلاف
الذهن في التفسير بالصلة لا شخ
المعينة في مفيدة للتعيين أي
أن ذكر المعلق ليس قرينة على تعيينه
ويمكن أن يقال أن ذكر المعلق في
الموقف على ذكر المعلق صريحاً أو
قرينة على تعيينه وتخصيصه في الحال
معان الضمير وهم الإشارة والموصوف
يجزى عنوع لها إلا لفظاً واردة

لأنه الإشارة الحسية

وله ما ذهب إليه السيد
الواحد بخصوص كنهه
كما مر حيث انه معين ومشار
سمايات والموضوعات لها
لاستواء النسب للوضع الى
له لانك قد عرفت ان كل واحد
وهو فيكون نسبة الوضع الى كل
الوضع اليه وتعلقه به خصوص
فالقرينة في تعيين المراد
مما قلناه دقيقة ولا يترك
لنظير وتلك القرينة المعنية
كأنه ضمير الغائب وقوله
ان بان يثربفظ بهذا مثلا
لحمية ما يتكرر المثل الى محسوس
وهو قد مر وصفاً ناقلاً
وكذا

وفي الثالث الإشارة العقلية اعني موهوبية الصلة للموصول وفي الرابع ذكر المتعلق

وكذا لابد ان يكون المشار اليه محسوساً ببقية القوة الباصرة كذا حقق المحقق الشريف لان ذلك كاسم الشئ
والقرينة في الثالث اي الموصول الإشارة العقلية اعني موهوبية الصلة اي كونه موهوباً للصلة معلوماً عند السامع
للموصول اي المراد بالموصول قبل التعليل اقول ان الموهوبية المذكورة ليست قرينة الموصول كما لا يخفى بل مضمون
الصلة مذكورة لنسبة معلومة واقعة قبل التكلم وتلك النسبة الواقعة هي التي علمت استطلاعا على نفس ما اريد بالموصول
واعلم ان ما يوهوبية للضمير وهم الإشارة مفيدة للتعيين المظهر المعبر في الوضع بالنظر الى ذاتها بخلاف قرينة
الموصول فانها لا تفيد التعيين المعبر في وضعه كما لا يخفى وهذا يقتضي كلام الضمير وهم الإشارة جزءاً نظراً الى
ذات الوضع والقرينة كليهما بخلاف الموصول لكنه بمنزلة الكل نظر الى القرينة ويمكن ان يقال يجوز ان يتصل
الذهن من التعيين بالصلة لا شخص المدلول الموصول بنا وعلى العلم باختصار المحمض المضمون فيه فيكون الإشارة
العقلية هي مفيدة للتعيين ايتم كذا في بعض الحاشية والقرينة في الرابع اي الحرف ذكر المتعلق ونحن نقول
ان ذكر المتعلق ليس قرينة على تعيين مع الحرف وتعلقه اذ يمكن تعلق الابداء المخصوصة فلا بد من ذكر متعلقه
ويمكن ان يقال ان ذكر المتعلق قرينة على تعلق السامع اياه وتعيينه عنده لان تعلقه متوقف على تعلق السامع
الموقوف على ذكر المتعلق صريحاً ولكن الاوجان يقال اراد بالذكر التبعي فيفيد في ان تعلق المتعلق
قرينة على تعيينه وتخصيصه في الخارج عند الحكم ايتم لان معان الحروف لا تتعين الا بتعلق المتعلق بخلاف
معان الضمير وهم الإشارة والموصول فان تعلقها وتخصيصها يمكن في غير تعيينه حتى اذا فرضنا ان معان الحروف
غير موضوع لها الا لفظاً وارادنا تعلقها علمنا ضرورة احتياجها الى الغير واما اذا فرضنا ان معانها

الموضوع بالوضع العام لموضوع خاص وضعاً نوعياً الفعل فان الواضع تصوراً ولا طائفة من الالفاظ

بمفهوم كل مثل ما كان على فعل ونبتة من المعاني بمفهوم كذا كقولنا المركب من حدث هو مدلول المصدر الذي اشتق منه

ونسبة اعترت من طرفه فاعل معين شخصياً كزيد او نوعياً كرجل

معاني الحروف غير موضوعاتها الالفاظ وادنا انفعالها وجدناهم احتياجا الى الغير وبهذا علمت
كيفية الفرق بيننا والمحدث على انعام باولي نعمه في الاشياء والاسلام واعلم انه كما يجوز ان يلاحظ الموضوع
في هذا النسب الموضوع بامر عام كذا كقولنا يجوز ان يلاحظ الموضوع لم بامر عام كما اشار اليه بقوله من الموضوع
بالوضع العام لموضوع خاص وضعاً نوعياً الفعل اي يثبت الفعل لان المادة موضوع بالوضع الشخص و
قد بين كل الفعل كذا كقولنا فان الواضع تصوراً ولا طائفة من الالفاظ على وجه الاجمال كضرب نمر وانشاء
بمفهوم كذا وذلك لمفهوم الكلي على ما كان على فعل وكذا تصور نبتة في طائفة من المعاني بمفهوم كذا كذا اي
بمفهوم كذا واعلم ان يثبت الفعل اي حر كانه مع التركيب والحر في الزائد موضوع بالوضع النوعي نسبة حدث
هو مدلول المصدر الذي اشتق هو منه فالظاهر ان يقول مثل المركب ونسبة حدث بدل قوله مثل المركب من حدث
هو اي ذلك الحدث مدلول المصدر الذي اشتق هو منه اي من ذلك المصدر ونسبة اعترت من طرفه اي طرف الحدث
بان يكون الحدث مبدأ الاعتبار النسبة ويكثر الذات منزهة لم ويبدأ اولي ما قرره بعض المحققين فقط بان
يكون الحدث مقيداً بالنسبة وذلك لان التعيين اعظم من ان يكون يجعل الحدث منسوباً او منسوباً اليه فيحتاج الى
ان يقال المراد كون الحدث منسوباً فلا ما ذكرنا الى فاعل معين تعييناً شخصياً كزيد في جانب زيد او تعييناً نوعياً
كرجل في جانب رجل اذا الامور العامة من حيث هي معينة وان كانت باعتبار ما صرف علم غير معينة وانما
اعترف الفاعل التعيين اي تعيين كان لان النسبة التي تتضمنها ضرب مثلاً لو كانت متعلقة بفاعل لا بعينه
ولاشك انه مفهوماً عند الخل بزم ان يكون ضرباً من هذه كلاماً ناعاً وانما باطل قطعاً مع انه يشترط محذو ورن
احدهما

نعم قال كذا لا وزن فعل وضعه للمفرد

واكتفى بالنسبة اليه فيه وفي غيره ذلك وقد
من المعاني بمفهوم المركب من ذات ما

احدهما ان يكون مجازاً بلا حقيقة اذ لا
معان من زمان تلك النسبة اي الانساب
لم يعلم ان ضرب مثلاً موضوع نسبة الا
فيكون الانساب والاشياء كقولنا
وضمته على صيغة المثلث وجده لله
جعل الالفاظ على الموضوع لم وان
نسبة الى فاعل معين فيه فلا يفتقر
النسب المنسوب اليه الى زيد فيه اي
خير بان الاول ان يقول من نسبة
بموضوعه نسبة حدث هو مدلول
فمفهوم المركب المذكور اعظم من هذه
ذكر هذه التفصيل هنا إشارة الى
لم خاص وضعاً نوعياً المشتق
من الالفاظ كضارب ومضروب و
عدوم المعاني بمفهوم هو المركب من

تصور اولاً لظاهرة في الالفاظ

بدلول المصدر الذي يستعمل منه

ما جازا الى الغير وهذا علمت
بان لا يجوز ان يلاحظ الموضوع
اشار اليه بقوله والموضوع
موضوع بالوضع الشخص و
وجه الاجمال كغيره فمردا لهما
في المعاني مفهوم كذلك اى
وغير بالوضع النوعي لنسبة حدث
ت بدل قوله مثل المركب في حدث
نسبة غيرت في طرفه اى طرف الحدث
ب بعض المحققين وقوله بان
او منسوب اليه فمجرد ع
يد في جانيه زيد او تعيينا نوعيا
اصرف علم غير معينة وانما
كانت متعلقة بفاعل لا بعينه
طما مع انه يتلزم محدودين
اخرها

ثم قال كل ما لا وزن فعل وضعه للمفهوم ما ان صدق عليها مفهوم المركب المذكور في ضرب المنسوب الى زيد في الماضي

والنظر المنسوب اليه في غير ذلك وهو المشتق فانه بعد تصور نوع في الالفاظ بمفهوم ما كانا وعا فاعل مثلاً وعد
من المفهوم المركب من ذات ما

احدهما ان يلقى مجازاً بلا حقيقة اذ لا يتعمل الا في النسبة لا معين بنوع تعيينها وتاثيرها عدم جواز اسناده لا
معين زمان تلك النسبة اى الانتساب وكان عليه ان يعيد الزمانا يكون ما ضيفا اذ على تقدير عدم التعيد
لم يعلم ان ضرب مثلاً موضوع نسبة الضرب في فاعل معين في الماضي او النسبة اليه في المستقبل او النسبة اليه فيها
فيلزم الاشتباه والتمسك فقال ثم اى بعد تصور الطرفين بما ذكرنا فان اى الواضحة كل ما كان عا وزن فعل
وضعت على صيغة التكلم وحده للمفهوم ما ان صدق عليها اى على تلك المفردات مفهوم المركب المذكور اى
جعل الالفاظ كالموضوع له واعلم ان ضرب ليس موضوعاً للضرب المنسوب الى زيد في الماضي بل هو موضوع
لنسبة الى فاعل معين في الماضي فمع هذا لا يصح قوله في الضرب المنسوب الى زيد في الماضي بالنظر الى ضرب ومن
النظر المنسوب اليه اى الى زيد في اى الزمان الماضي الى غير ذلك مما يصدق عليه مفهوم المركب المذكور وان
خير بان الاول ان يقول من نسبة الضرب في فاعل معين ونسبة النظر اليه الى غير ذلك بناء على ان هيئة الفعل
موضوعة في نسبة حدث هو بدلول المصدر الذي يثبت هو منه لا لحدث منسوب كذلك كما عرفت على ان
مفهوم المركب المذكور اعلم في هذين المفردتين المذكورين لعدم تعيين الزمانا فيه بكونه ما ضيفا الا ان يقال
ذكر هذا التفصيل ضماً لشارة الى ان الالف في مفهوم المركب المذكور ومنه اى في الموضوع بالوضع العام لموضوع
لم خاص وضمان نوعيا المشتق ان هيئة الالف المشتق بقرينة ذكر الفعل سابقا فانه ان الواضحة تصور نوع
في الالفاظ كضارب ومفروب وغيرها طرف لعل الالف بمفهوم هو ما كان عا وزن فاعل مثلاً وبعد تصور
عدم من المفهوم هو المركب من ذات ما اى ذات جهة غاية الابرهام فالاوقات في الفعل فانه لا بد وان

ويكون بعد في قوله بعد صح

وغير حدث هو مدلول المصدر الذي يشتق هو منه ونسبته بينهما عتبرت من طرف الذات قال وضعت صبغة

فاعل من كل مصدر لان قام به مدلول المصدر الذي يشتق هو منه اي المفهوما المندرجة تحت مفهوم المركبة المذكور
من ذات ثبت له الضرب وذات له الضرب الى ما لا يتناهي

يكون معينا بنوع تعين كما عرفت وحدث هو اي ذلك الحدث مدلول المصدر الذي يشتق هو المشتق
منه اي المصدر ومن هذا يعلم انه لا يلزم اشتباه ولا اشتراك ونسبته بينهما اي بين الذات والحدث عتبرت
تلك النسبة في طرف الذات بان يكون الذات مبدأ لا يعتبره اي النسبة ويتقضى من ذلك ان النسبة في الفعل فانه
مبدأ اعتبارها فيه انما هو الحدث كما عرفت واعلم انهم قد ائتمروا في الصفات المشتقة ذاتا معينة خارجة
عنها ليس فاعلا لها ولا يلزم ان يلقى فيها نسبتان نسبة الى الدخول ونسبة الى الخارج ونحن نقول ان النسبة الى
الخارج مدلول لهئية تركيب المشتق مع ذلك الخارج لا مدلول ذات المشتق حتى يلزم في نفسه تعدد النسبة كذا
افيد فقال واعلم ان النسبة المأخوذة من مفهوم المشتق قد اقترحت مع باقي ما اعتبر فيه بحيث انما صارت مع
كثيرة واحد وبهذا يصح ان يقع مجموع مفهوم المطابق محكوما عليه وبه في النسبة في الفعل فانها ليست بهذه
المتابعة ولهذا لا يقع مفهوم المطابق محكوما عليه وبه بل انما يحكم باعتبار مناه النضمام اعني الحدث قال
اي الواضح وضعت صبغة فاعل اي يكتفي بالاعمال وزن فاعل مشتق من كل مصدر اي حدث مصدر لان قام

به مدلول المصدر الذي يشتق هو منه اي المفهوما المندرجة تحت مفهوم المركبة المذكور وفرض ثبت له الضرب
وذات ثبت له الضرب الى ما لا يتناهي فاعلم ان ضاربا موضوع له قام به الضرب وناضرا له قام به الضرب
الى غير ذلك واعلم ان المشتقات موضوعها لامر مخصوصة بحيث لا تستعمل الا في تلك الامور حتى لا يصح ان يقال
ضارب ويراد به من قام به مدلول مصدر تا بل مدلول الضرب كما في المضرب والمبهم الا ان الامور المخصوصة
فيها جزئيات حقيقة كما عرفت بخلاف المخصوصة التي وضعت المشتقات بازاؤها فانها جزئيات اضافية

كل

والنسبة التي هي

داخل في مفهوم

كل منها كلف في لغة

لها خاص عام فيكم

في المضرب والمبهم

المخصوصة وخصه

قال وضعت بهذا

الوضوح تحسينا

والنسبة التي هي

مفهوم اي في مفهوم

لها لا ينفك والنسبة

اي في مفهوم المشتق

خارجة عن مفهوم

بالفهمية في غير

ذكر الذات دون

لا يستفاد منه فلا

الفاعل معينا

طرف الذات قال وضعت صيغة

لمندرجة تحت مفهوم المركب المذكور

المصدر الذي اشتق هو المشتق

بينهما أي بين الذات والحدث عبرت

زى لا قبل النسبة في الفعل فانه

ان المشتق اذا ما معينه خارجة

الخارج ونحن نقول ان النسبة لا

حتى يترجم في نفسه تعدد النسبة كذا

ما اعتبر فيه بحيث انها صارت مع

لنسبة في الفعل فانها ليست بهذه

معناه التضمين اعني الحدث قال

كل مصدر اي حدث مصدر لم يفتأ

المركب المذكور فوات ثبت في النص

ام به الضرب وما صرح به قام به النص

الا في تلك الامور حتى لا يصح اتيان

ضرب الجهم الا ان الامور المخصوصة

اثرها فانها جزئيات اضافية

كل

والنسبة التي هي الفعل طرفاها حدث داخل في مفهوم والاخر ذات خارجية عنه وان في المشتق طرفاها ذات وحدث

واختلاف مفهوم ومفهوم استقلت الثانية في الاول :

كل منهما كلي في نفسه ان قلت اذا كان لكل منهما كليا في نفسه فلم لا يجوز ان يكون الوضعية فيها وضعا عاما للموضوع

له خاص عام فيكون الوضعية فيها شخصيا كما في هم الجنس قلت لعدم تنافهما كما لا يجوز للاهلية الموضوع بخصوص

في المضمون لهما لذلك وكان يمكن ان يبدل الوضعية لاهلية اولية اليه التعلق بخصوصه ويغير اعتبار تعدد بها في المواد

المخصوصة وخصوصا بمفهوم كلي مثل ذات ما نسب اليه مدلول مصدر اشتق منه اللفظ الذي فيه هذه الهيئة ثم

قال وضعت بهذا الهيئة لكل ماصف المفهوم فيكون الوضعية في المشتقات وضعا عاما للموضوع له خاص فيكون

الوضعية شخصيا كما في المضمر والمجرم وقد استدلوا بوجه الفرق بين الفعل والمشتق بقوله

والنسبة التي هي مأخوذة في مفهوم الفعل طرفاها اي النسبة والنسبة اليه احدى حدث داخل بمفهوم الواضعية في

مفهوم اي في مفهوم الفعل والاخر ذات خارجية عنه اي غير مفهوم الفعل ولهذا استغنا والحدث في الفعل ذو الذات

كما لا يخفى والنسبة التي تحدث في مفهوم المشتق طرفاها ذات وحدث داخل اي ملحوظا في جانب الوضعية في مفهوم

اي في مفهوم المشتق ولهذا استغنا وكل منهما في المشتق ونحو اي ونحو اجل ان النسبة في الفعل احدى طرفيها اعني الذات

خارجة عن مفهوم والنسبة التي في المشتق طرفاها ملحوظان في مفهوم استقلت الثانية اي النسبة في المشتق مستقلة

بالمفهومية وعن النضمام صيغة ان الذات المجرمة كونه معبرا في مفهوم يستغنا منه فيستغنا النسبة التي هي ملحوظة

ذكر الذات دون الاول اي دون النسبة في الفعل فانها غير مستقلة بالمفهومية ان الذات كونه خارجة عن مفهوم

لا يستغنا منه فلا يستغنا منه النسبة التي هي ملحوظة مع الذات وهذا من مذهب من ذهب في مدلول النسبة

اي فاعل معقبة لنوع معقبة كما عرفت ونحن نقول ان النسبة في الفعل الى الفعل الحقيقي وان لم نعلم تفصيلا فخرج

ومن المتشبه والمفرد والمنسوب فإنه تصورنا ظاهرا كثيرة بمفهوم وهو ما تحت آخره ان اوباء

مفتوح ما قبلها ونون مكسوة ومعناه عديدة بمفهوم الفردية المتماثلة في الجنس وقال كما تحت آخره ان موضوع
فردية تماثلين في ذلك الجنس:

الفعل بدون ذكر الفاعل بخصوصه الا انها نفهم اجالا في محله بوسيلة العلم بالوضع كما يقتضيه وضع الفعل
الناصب فان قلت فليس هذا لا يصح ما قلناه في السنة العوم فان الفعل بمناء المطابق غير مستحق بالمفروية
فلما مردهم ان غير مستحق بالمفروية بالفرم التخصيص لان غير مستحق مع فاعل هذا لان يكون مراد المصنف
بدون استقلال السبب بالمفروية في الفعل عدم استقلال بالمفروية بالفرم التخصيص لان بالفرم الاجمالي واما على هذا
فيقول بان منقول الفعل السبب في فاعل فالفعل يدل على السبب بنفسه غير انضمام الذات معه فالحفظ فاعل
في الفهم الجديدة ومنه اي وضع الموضوع بالوضع العام للموضوع له خاص وضعه نوعيا المتشبه والمفرد و
المفرد والمنسوب وتماثلين كل واحد في الحقيق بالحقبة في هذا القيسل فان ان الواضع تصورنا ظاهرا كثيرة
كضاربان وناصرة وسلمان وضاربان وناصريه وسلمان مثلا بمفهوم وهو ما تحت آخره ان آخر
مفردة الفاعل ارفع اوباء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة هذا النصب الجزر وتصور اي الواضع معاني
كثرة مثل الفردية الضاربان والفردية الناصريه والفردية المسلمين ولا يخفى ان هذه المتماثلة تصور
بمفهوم الفردية المتماثلين في الجنس لا بمفهوم الفردية المتماثلين في معنى ما تحت آخره تلك المتماثلة اضداد
هذا البند مراد به وان لم يذكر وقال ان الواضع كل ما تحت باخره ان ان اوباء مفتوح ما قبلها
ونون مكسوة وهو موضوع فردية تماثلين في ذلك الجنس الذي هو عدول ما تحت باخره تلك المتماثلة وكذا
تصوره جانب المصفر لنا ظاهرا كثيرة بمفهوم ماضم اوله وفتح ثانيه وضم ثالثة ساكنة ومعناه عديدة
بمفهوم الفرد الذي قصد تحفيره ثم قال كل ما صدق عليه الاول وضعه لما صدق عليه المفهوم الثاني وكذا
تصور

ومن المفرد بلام الجنس فإنه تصورنا ظاهرا بمفهوم

عند التماثل مع ما دخل عليه ذلك اللام وقال لهما
الجنس المعين بمفهوم عدولنا عن هذا المفهوم و
تصوره جانب المجموع الفاعل كما يقتضيه ما تحت با
بمفهوم الافراد المتماثلة في الجنس في مفهوم ما تحت آخر
لما دخل تحت المفهوم الثاني وكذا تصور وجه جانب
ما قبلها وتصور معناه عديدة بمفهوم ما قصد منه
عليه المفهوم الاول وضعه لما وقع عليه المفهوم الثاني
الجنس فلهذا فصل المتماثلين في جنس واحد والذين في
بلام الجنس في وان كان وضع افرادي الا انه لا يكثر
في وضع مركب لمعنى وقد وضع لذلك المعنى جزء في
بلام العهد فالمرق بلام العهد بشكل وضعنا
الطلي والآخر وضع تركيبة وهو ما ذكره المحقق
وذهب اخضر اللزما والعلل انما المحقق التماثل
هذا لا يثبت للمرق بلام العهد وضع تركيبة اصل
وضع بدون اللام على الاخير لا الوضع الركبة
وضعنا احدهما وضع افرادي وهو وضع بدون
تركيبة مع اللام الجنس المعين عند السامع كما

م وهو ما نحن آخرون او ما

نق و قال كل ما نحن آخرون في موضوع

علم بالوضع كما يقتضيه وضوح
ناه المطابق غير متعلق بالمعنوية
مع هذا لا بد ان يكون مراد المقصود
فصل لا بالانتم الاجمال وانما هي
عز انضمام الذات مع فاعظ
في وضعها نوعيا المتز والجورج
في الواضع تصورنا ظا كثيرة
بمفهوم وهو ما نحن آخرون في آخر
بني الجور وتصورنا الواضع معاني
لا يخفى ان هذه المعاني لا تصور
في ما نحن آخرون تلك المعاني اذ ان
في او ما يا مفتوح ما قبلها
لولا ما نحن آخرون تلك المعاني وكذا
ثم يا تالفة ساكنة ومعاني عديدة
ناصري على المفهوم الثاني وكذا
تصور

من المعرفة بلام الجنس فانه تصورنا ظا بمفهوم اللام الذي دخل لاجل الجنس ومفهوم ما كان بمفهوم الجنس المعين

عند التفاضل ما دخل عليه ذلك اللام وقال كل ما دخل عليه لاجل الجنس وضعه للمفهوم ما التي حدها عليها مفوم
الجنس المعين في مفهوم مدلوله في هذا المفهوم وذلك المفهوم في غير ذلك :
تصوره من جانب المجموع انما ظا كونه على ما نحن آخرون واو يا وكسور ما قبلها ونون مفتوح ومعاني كثيرة
بمفهوم الافراد المعاني في الجنس في مفهوم ما نحن آخرون تلك المعاني ثم قال كل ما دخل تحت المفهوم الاول وضعه
لما دخل تحت المفهوم الثاني وكذا تصور من جانب المنسوب انما ظا كثيرة بمفهوم ما نحن آخرون يا مددة مكسورة
ما قبلها وتصور معاني عديدة بمفهوم ما قصده من النسب الاول ما نحن آخرون تلك المعاني ثم قال كل ما وقع
عليه المفهوم الاول وضعه لما وقع عليه المفهوم الثاني وسيد كلمة حال ما افيد ثم اعلم انهم اختلفوا في وضعهم
الجنس فذهبوا فضل الثاني من عضد اللام والذين قدسوا الا انه موضوع للمفهوم في حيث هو في فالمعرف
بلام الجنس في وان كان وضع افرادي الا انه لا يتكرر وضع تركيبه لكونه وضعه في الفايدة اذ لا فائدة
في وضع مركب لمفع و قد وضع لذلك المعنى جزء ذلك التركيب فقال بل الوضع في التركيب في انما هو المعروف
بلام العهد فالمعرف بلام العهد يتكرر وضعها احدى وضع افرادي وهو وضعه بدون اللام للمفهوم
المتلخ والاخر وضع تركيبه وهو ما ذكره المقصود اعني وضعه بعد اللام لئلا يفرق جهود بين المتلخ والمتلخ
وذهبوا فضل هذا المعاني في المحقق المتعارفين ونعم ابن الحاجب ان موضوع للفرد المنشتر في
هذا لا يتكرر للمعرف بلام العهد وضع تركيبه اصلا لعدم وضعه في لما عرفت ولكن يتكرر وضع افرادي ويكرر
وضع بدون اللام على ما لا يخفى بل الوضع التركيب في انما ثبت للمعرف بلام الجنس وضعه للمعرف بلام الجنس
وضعا احدى وضع افرادي وهو وضعه بدون اللام للفرد المنشتر الثاني وضعه تركيبه وهو وضعه بعد
تركيبه مع اللام للجنس المعين عند السامع كما ذكره المقصود في كلا التقديرين لا يثبت الوضع الا لو احدهما

وهي هبة المركب التي فانه تصور جميع هيئات الالفاظ المركبة في اسين بمفهوم هبة المركب اسين او من اسم فعل

وتصور جميع النسب بمفهوم النسب التي بين مجموع معين تامة او ناقصة وقال لكل هبة كذلك وضمته

بالوضع العام لموضوع له خاص وضعا نوعيا انضاطا العهد الى المعرفة فان الواضح تصور الالفاظ الكثرة بمفهوم الام انضاطا الى المعرفة وتصور معاني عديدة بمفهوم ما نسب الى انضاطا مفهوما بين المنطق والتجارب ثم قال كل ما صدق عليه المفهوم الاول وضعت له ما صدق عليه المفهوم الثاني فيعلم ان الضم غلام زيد فان المفهوم او ما يلقى بمفهوم الى غيرها كذا اريد وقد اريد ان اللفظ المركب لانه شتم على اجزاء مادية كلفظ الاشياء والمادية قولنا الاشياء كالتب وجزء صورت وهو الهبة الخاصة من اللفظ احدى بالآخر كذا لك معناه شتم على اجزاء مادية كلفظ الاشياء والمادية وجزء صورت وهو نسبة احدى الى الآخر فكما ان الاجزاء المادية اللفظية موضوعها بلزاد الاجزاء المنصوبة كذا كلفظ الصورة اعني الهبة التركيبية موضوعها بلزاد الجزء والصورة اعني الهبة المنصوبة وهي النسبة فاشارة الى به ومنه ان والموضوع بالوضع العام لموضوع له خاص وضعا نوعيا هي هبة المركب التي اي هبة ما ينسب مركبا في اسين ولا يلك الام الاول مشتقا او من اسم وفعل وقدم الام على الفعل او اما ما ينسب المركب في اسين وليس الام الاول مشتقا او من فعل وقدم الفعل على الام فليس لها وضع وبعض المحققين يبرهن كلام وهو انه لا يناسب جعل هبة زيد قائم للنسبة وجعل ضرب زيد لفظا فذهب الى ان النسبة في ذلك المركب مدلوله هبة تركيب الفعل مع الفاعل كذا في الجبهة الاسمية لان اللفظ فانه اي الواضح تصور جميع هيئات الالفاظ المركبة في اسين ولا يلك الام الاول مشتقا او من اسم وفعل وقدم الام على الفعل بمفهوم هبة المركب في اسين ولا يلك الام الاول مشتقا او من اسم وفعل وقدم الام على الفعل ونصور جميع النسب التي بين مجموع معين اي معنى ذلك المركب سواء كانت النسبة تامة لان النسبة في قولنا زيد قائم او ناقصة كالنسبة في غلام زيد وقا اي الواضح لكل هبة كذا كذا اي هبة المركب في اسين ولا يلك الام الاول مشتقا او من اسم وفعل وقدم الام على الفعل وضعت بالوضع

والموضوعات بمفهوم

لكل ما صدق عليه المفهوم

يند فقال ومنه اي ومن

بلام الحس فانه اي الواضح

به دخل اي دخل عليه لكا

نا عندك اي وكذا عند

كل ما دخل الام الحس واللا

الحس المعين بمفهوم

عليه مفهوما الحس المعين

ع له خاص وضعا نوعيا

وعا اي الالفاظ التي

ل والاشجار بمفهوم

المراد بمفهوم الحقبة الموهبة

بنائية اتصالية وهي

صلا بومنا سبابة بالجزء

صية اجترت فيه وقصص

يوم التامة وفي الموضوع

بالوضع

لما صدق عليه مفهوم النسبة المذكورة **ومن** المجازات فانه بعد وضع الحقايق لمعاينتها تصور المجازات بمفهوم اللفظ

الموضوع لغير **والمعاني** المجازية بمفهوم معنى يناسب المعنى الحقيقي بنسبة من المناشئة المحصورة **وقال** لفظ موضوع
لمعنى وضعه لمعنى يناسب باحد المناشئة المعبرة :

على صيغة المطلق وهذه لما صدق عليه مفهوم النسبة المذكورة أي النسبة بين مجموع معينين ثمة أو ناقصة و
لما فرغ من بيان وضع اللفظ الحقيقي شرع في بيان وضع اللفظ المجازية فقال **ومن** أي **ومن** الموضوع بالوضع
العام لموضوع له خاص وضعاً نوعياً المجازات أي اللفظ المجازية فانه أي الوضع وضع الحقايق أي بعد
وضع اللفظ الحقيقي لمعاينتها أشار بهذا إلى أن وضع المجازات إنما هو تظليل وتبليغ لوضع الحقايق ولا
يمكن الوضع له على سبيل الاستقلال كما في وضع الحقايق وهذا يدل على أن المجازية بشرط الحقيقة كما أفيد تصور
المجازات أي اللفظ المجازية ولا يخفى أن اللفظ المجازية لا تصور بمفهوم اللفظ الموضوع لمعنى بل تصور
بمفهوم اللفظ الموضوع لمعنى يناسب المعنى المجازية فتدبر وتصور المعاني المجازية بمفهوم معنى يناسب المعنى الحقيقي
بنسبة من المناشئة المحصورة في ستة وعشرين اهتداء بالامتداده والبيان إلى الرسل وقال أي الواضح كل
لفظ موضوع لمعنى وضعه عند الترتيب المانع عن إرادة ذلك المعنى لمعنى يناسب أي يناسب ذلك المعنى الحقيقي
بأحد المناشئة المعبرة عند العرب ثم أعلم أنك عرفت أنه ذهب للملأ المحقق عضد الله والدين إلى اسم الجنس
موضوع للماينة ثم حيث هم يميزون فيقول الموضوع العام لموضوع له كذا كذا لا يقال بلزم أن يكون بينهما
في الأفراد مجازاً بلا حقيقة لأننا نقول أنه قد يطلق على معناه الحقيقة فيكون حقيقة الحق وقد يطلق على فرد من
أفراده فإن أطلق عليه لانه حيث خصوص بل حيث وجود ذلك في ضمنه فهو حقيقة ايضاً وإن أطلق عليه
ثم حيث خصوصه كالمجاز وكذا عرفت أنه ذهب للملأ المحقق الشافعي إلى أنه قد يتركه إلى أنه موضوع للفرق المنتز
في لا يرد في أحداه ذهب إلى أنه موضوع بالوضع العام لموضوع له خاص أقول في يلزم أن لا يكون هذا التسمي
من الوضع مما تفرده به وأخرى الملأ المحقق عضد الله والدين مع أن هذا التسمي الوضع مما اخترعهم وتفرده به ولما
كان

ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع

كقياً بمفهوم كقول كذا كذا كذا
ومن المصدر فانه تصور :

كان بيان الوضع لللفظ ظاهراً
العام لموضوع كذا وضعاً شخصياً
كقياً مع قطع النظر عن كونه معلوم
اعتبار كونه معلوماً فقط وإما
يلزم التناقض في دخوله اللام
لأن معنى كونه للتفكير أنه علامة له
ما زاد على اللام فلم لا يجوز
لأن معنى كونه الواضح فلم لا يجوز
وإذا لا يجوز كذا أفيد بمفهوم وذا
أي المتصور الأول وهو لفظ
في هذا القسم من الوضع علم أي علم
ولفظ سبجان بجمع مادته و
المعنى أن الغرض وكما في السبيل
فجاء اسم الجنس عرفت الفرق بينهما
وجرى استفاد مع تعلقه من اللفظ
به بعض الحقايق ومعناه ومن الم

بأن لما نرى تصورًا لما نرى باللفظ

لما نرى المحصورة وقال لفظه

مجموع معنية تامة أو ناقصة و
فقال ومنه أي ومن الموضوع بالوضع
أي الواضحة وضع الحقائق أي بعد
اللفظ وتباعد الوضع الحقيقي ولا
يأخذ بشرط الحقيقة كذا أفيد تصور
والموضوع المحصور لم يمتدح
رأيه مفهوم منه يناسب المعنى الحقيقي
للجاء المرسل وقال أي الواضحة حتى
يناسب أي يناسب ذلك المعنى الحقيقي
في عطف الملة والذين إلى أي الجنس
ذلك لا يقال بلزم أي أن يكون متعلقاً
بالحقيقة البتة وقد قيل على فرد من
فهو حقيقة البتة وإن أطلق عليه
تلك أنه موضوع لللفظ المنتشر
في القول في يلزم أن لا يكون هذا الاسم
الوضع ما اخترع وتزبد ولا
لان

والموضوع بالوضع العام لموضوع لم كذلك وضعاً شخصياً أي الجنس فإنه تصور لفظاً شخصياً بمفهومه كرجل ومفهومه

كليا بمفهوم كرجل كذا كرجل بن آدم جاوز حد الصغر وبلغ حد الكبر ووضع الأول للثنائي وكذا علم كاسمته وسجانه
ومن المصدر فأن تصور:

كان بيان الوضع للالفاظ فلهذا هذه الرسالة متباعدة عنهم أشار إلى ما ذهب إليه في أي الجنس فقال ومن الموضوع بالوضع
العام لموضوع كذا وضعاً شخصياً أي الجنس فأن أي الواضحة تصور لفظاً شخصياً أي مادته وهيته كرجل وتصور مفهوماً
كليا مع قطع النظر عن كونه معلوماً بل مع قطع النظر عن كونه غير معلوم فيرجع إلى أي الجنس ماخوذاً بشرط أنه إما عدم
اعتبار كونه معلوماً فكم وإما عدم اعتبار كونه غير معلوم فلان لفظ الرجل إذا وضع لمفهوم مع اعتبار كونه غير معلوم
يلزم الشافعية في ذلك اللام عليه وإما ما أفيد من أن يلزم تحصيل الخاص من حقوق التعيين التمييز فليس بشيء
لان مع كونه التمييز علامة التكاثر بالحق به لانه يحمل المعرفة كونه كما هو المتبادر من حقيقة التمييز ان قلت
ما إذا دخل اللام فلم لا يجوز زوال عدم التعيين بان يصير تعيناً حتى لا يلزم شيء قلنا لو كان عدم التعيين مقبلاً
لكان مقبلاً في الوضع فلم لا يجوز زواله لان ما اعتبره الواضحة هي الوضع لا يجوز زواله والا يلزم مخالفة الوضع
وذا لا يجوز كذا أفيد مجموع وذلك المفهوم الكلي كذا كرجل بن آدم جاوز حد الصغر وبلغ حد الكبر ووضع الأول
أي المتصور الأول وهو لفظ رجل لثنائي أي المتصور الثاني وهو المفهوم المذكور وكذا ان كان الجنس في كونه
في هذا القسم في الوضع علم أي علم الجنس كاسمته في أي الجنس وسجانه أي المعنى فان الواضحة تصور كلام لفظ كاسمته
ولفظه سبحانه مجموع مادته وهيته ومفهومه كليا مع اعتبار كونه معينا ومتممًا في جميع ما عده بمفهوم كايته
الحياة المنزلة وكايته السبع ثم قال هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى فإذا عرفت ان علم الجنس موضوع لمعنيين
فجاء أي الجنس عرفت الفرق بينهما وأعلم ان المراد بثنائي اللفظ موضوعا لمعنيين انه موضوع لشيء باعتبار رتبة على
وجم يستفاد مع تعلقه من اللفظ ثلثي التعيين وأما ان التعيين داخل في ذلك الشيء أو خارج عنه فليس بمعلوم صريح
به بعض الحقيقة ومنه أي ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع لم كذلك وضعاً شخصياً المصدر فأن أي الواضحة تصور

لفظ الضرب مثلا بخصوص مفهوم ما كتبنا يولد كذا كذا ثم قال وضعت هذا اللفظ لهذا المعنى وكذا اسم كالسلام والسلام

وذهب العلامة ^{المتأخرين} التنزيه الى ان المضمر والمجرم والحرف والفعل والمشتق والمعرف باللام من قبيل الموضوع بالوضع العام للموضوع
له كذا كذا وجعلوا ما جعله المتأخرون :

فان اى الواضع تصور لفظ الضرب مثلا بخصوصه اى مجموع جوهه وبيته وتصور مفهوم ما كتبنا هو الدق
كذلك اى بعينه وذاته فان الدق اعني (زدق) كل لسان بالذوات المحكي المتعددة ويرد عليه ان بعض المصادر
لا تقوم الابدان واحد كالخفق والعلم بالسر والافنى بالنسبة الى الله تعالى فليكن بالجواب والسلام عظيم ثم اى بصد
التصويرين قال اى الواضع وضعت هذا اللفظ اى لفظ الضرب مثلا لهذا المعنى اى مفهوم الدق وكذا اى كالمصداق
في كونه من هذا القسم من الوضع اسم اى اسم المصداق كالسلام والسلام فان الواضع تصور لفظ السلام والسلام بخصوص
صهما وتصور مفهوم السلام والاسم بمجردهما ثم قال يبدان الشيطان موضوعان لخصني لمفهومين : ولما كان
المضمر والمجرم والحرف والمشتق والمعرف باللام مما سبقت معينا فنبينا على ما ذهبنا اليه افضل لمفهومين ^{المتأخرين} عضد المنة
والدين قدس سره ونبه السيد الشريف لا زال كما سمي شريفا بقرض لينا وصنفا على ما ذهبنا اليه المتقدمون وكذا تعرض
لينا ردهما عليهم تبسيرا على ان الحق الخفي بالاختيار من بهما دون من بهما ويرد عليه ان الاول ان تعرض
بعد القسم الثاني من الوضع قبل القسم الثالث من الان يقال لما كان وضوحا على من بهما راجعة الى القسم الثالث تعرض
لذلك بعد القسم الثالث فقال وذهب العلامة ^{المتأخرين} التنزيه الى ان المتقدمين يوجهون ان لا يكون منهم مع انه من افضلهم
الان يقال ذكر العلامة بعد المتقدمين مع انه منهم لكثرة الانظمة وجلالة شأنه وكونه من افضل المتقدمين الى ان
المضمر والمجرم والحرف والفعل والمشتق والمعرف باللام من قبيل الموضوع بالوضع العام للموضوع له كذا كذا فمما يفتون
المتأخرين في قسم الوضع من جانب الموضوع له في الامور المذكورة وانما في قسم الوضع من جانب الموضوع له في تلك الامور
فهم يوافقون المتأخرين حيث ذهبوا الى ان المضمر والمجرم والحرف من قبيل الموضوع بالوضع الشخصي والمعرف باللام و
المشتق من قبيل الموضوع بالوضع النوعي وبني كونه المذكورة من هذا القبيل وجعلوا اى المتقدمين والعلامة ما اى المفهوم

الذي